دعوا إلى الالتزام بنصوص وروح الدستور

نواب: حكم الدستورية أقرّ بصحة موقف رئيس الوزراء وشخصانية الاستجواب.. والبراك يؤكد أنه غير ملزم

خالد العدوة

مبارك الخرينج

سعد الخنفور

سعدون حماد

سعد زنيفر

أبدى عدد من النواب آراءهم حول حكم المحكمة الدستورية الذي صدر امس في شأن الاستجواب المقدم لسمو رئيس الحكومة من النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري، حيث أكد بعضهم ان الحكم أوضح التعدي على الدستور منذ زمن بعيد، في حين طالب آخرون بضرورة التزام من ينادون بحماية الدستور بالحكم الصادر.

وفي هذا الإطار، أكد النائب سعد الخنفور ان الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية أتى اليوم ليؤكد ان هناك تعديا على الدستور ومواده منذ زمن بعيد دون ان يشعر الجميع بعظم التجاوز على هذه المسلمات القانونية والدستورية التي يجب علينا كمشرعين احترامها قبل غيرنا ان كنا ننشد العمل البرلماني السليم. وقال الخنفور ان الحكم جاء صريحا ليدعم مدى صحة وقوفنا مع الإحالة والتصويت على معرفة الحق من الباطل والغث من السمين في عملنا البرلماني الذي يجب ألا تشوبه شائبة، داعيا الجميع إلى التمسك بمواد الدستور وعدم تجاوزه حتى لا نخلف وراءنا سوابق تكون بمثابة مستمسك على نواب المجلس جميعا وكذلك الحكومة.

ومن جانبه، أكد النائب سعدون حماد ان حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية استجواب النائبين أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري جاء ليدعوا الى الالتزام بنصوص وروح الدستور في وضع الأطر الدستورية لاستخدام النواب حقهم في تقديم الاستجوابات بالصورة الصحيحة دون انحراف.

وقال حماد انه يجب على من يصفون أنفسهم بحماة الدستور ان يلتزموا ويحترموا حكم المحكمة الدستورية الذي أعاد تكريس مبادئ مهمة في مسيرة العملية الديموقراطية في البلاد، مؤكدا ان الحكم جاء منسجما مع موقفنا بتحويل هذا الاستجواب الى الدستورية عن قناعة بمخالفته لمواد الدستور وأحكام الدستور، لافتا الى ان رئيس الوزراء مسؤول عن السياسة العامة للحكومة بينما المخالفات والتجاوزات في الوزارات والقطاعات الحكومية تقع مسؤوليتها على عاتق الوزراء المعنيين، ولذلك يجب ان توجه لهم الاستجوابات دون القفز على سمو رئيس الوزراء «لأسباب سياسية» في الغالب.

وأوضح حماد ان أغلب أعضاء مجلس الأمة يعلمون بعدم دستورية استجواب سمو رئيس الوزراء المقدم من النائبين السعدون والعنجري، ولكن منهم من صوت بعدم الإحالة للدستورية وهو يعلم ان الاستجواب غير دستوري، ومنهم من صوت بعدم الإحالة لأنه «سنة أولى برلمان»، ومنهم من صوت بالإحالة لقناعته بعدم دستورية الاستجواب، داعيا لاعتبار الحكم بمثابة خريطة طريق للعمل السياسي ويؤكد ان اي استجواب يراد توجيهه الى رئيس مجلس الوزراء يجب ان ينحصر في نطاقه وبحدود اختصاصه في السياسة العامة دون ان يتعدى ذلك الى استجوابه عن اي أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها كما جاء في منطوق حكم المحكمة الدستورية.

بدوره أكد النائب خالد العدوة ان حكم «الدستورية» بعدم دستورية استجواب (السعدون والعنجري) يؤكد صحة موقفنا بتصويتنا بإحالته الى الدستورية.

وأشار العدوة الى ان الاستجواب مخالف لمواد أحكام الدستور مخالفة صريحة بعيدا عن دغدغة المشاعر، وعلى من يرفعون شعار «الا الدستور» ان يتمسكوا به نصا وروحا وليسا شعارا فارغا.

من جانبه، لفت النائب سعد زنيفر الى ان حكم «الدستورية» أمس وضع النقاط على الحروف بإقراره صحة موقف سمو رئيس مجلس الوزراء وشخصانية الاستجواب. وطالب بوقف ما أسماه مسلسل استهداف سمو الرئيس بعد ظهور الحق.

أما النائب مبارك الخرينج فقد أكد لمن لم يعذره بالأمس لوقوفه مع احالة الاستجواب الى الدستورية « ان وقوفنا ليس من أجل شخصه وانما من أجل ان نعرف حقيقة دستورية هذا الاستجواب».

وقال النائب مخلد العازمي: ان ما جاء بحكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الاستجواب ضد سمو الرئيس انما هو تعبير عن ان الاستجواب شخصاني وان موقفنا لمصلحة الكويت، وهذا ما أكد عليه قضاؤنا العادل لمخالفته لمواد وأحكام الدستور مخالفة صريحة بعيدة عن التكسب السياسي والضحك على عقول الشعب الكويتي، ونسأل الله ان يحفظ الكويت وأهلها.

وحول رأيه في تفسير الحكمة الدستورية لاستجواب السعدون – العنجري لسمو رئيس مجلس الوزراء تمنى النائب شعيب المويزري على وسائل الاعلام تحري الدقة وقراءة الحكم بشكل صحيح وتبين اذا ما نطقت المحكمة بعدم الدستورية ام لا وهل جاء الحكم بهذا اللفظ متمنيا من الاعلاميين التدقيق بالنص الحرفي لما جاء في حكم المحكمة الدستورية.

وبين المويزري ان الاستجواب حق دستوري ونحترم اي حكم يصدر من المحكمة الدستورية أو اي جهة قضائية اخرى.

من جانبه قال النائب مسلم البراك ان حكم المحكمة الدستورية غير ملزم وهو حكم تفسيزي لبعض المواد الدستورية وقد سبق للمحكمة الدستورية ان أكدت على ان المساءلة السياسية هي عمل من أعمال البرلمان ونأت بنفسها عن النظر بمادة ومحاور الاستجواب، مشيرا الى ان البعض يريد أن يكيف تفسير أحكام المحكمة الدستورية حسب مصالحة وأهوائه وهو أمر يعود له ولا يعنينا بشيء.

واعتبر البراك حكم المحكمة الدستورية في الاستجواب المقدم من النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري الى رئيس الوزراء تفسيرا، وسبق لها ان اصدرت حكما تقول فيه ان الاستجواب عمل برلماني، لا يحق لها النظر في محاور الاستجواب وصحيفته.

وبين البراك ان هناك اشخاصا يحاولون اقناع انفسهم بان الدستورية قالت ان الاستجواب غير دستوري رغم انها منعت نفسها.

الخنفور: حكم «الدستورية» يؤكد التعدي على الدستور منذ زمن بعيد

حماد: على من يصفون أنفسهم بحماة الدستور الالتزام بالحكم واحترام المحكمة

مخلد العازمي

الخرافي يصل إلى البلاد بعد مشاركته في مؤتمر البرلمان الدولي

وصل الى البلاد صباح امس الخميس رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي والوفد المرافق له والذي يضم الاعضاء د.أسيل العوضي ود.رولا دشتي ود.علي العمير والأمين العام لمجلس الامة علام الكندري وذلك بعد ان شارك في اعمال المؤتمر الـ 125 للاتحاد البرلماني الدولي الذي اقيم في العاصمة السويسرية «بيرن» خلال الفترة من 15 الى 20 الشهر الجاري.

وكان في استقبال الوفد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير النفط د.محمد البصيري والأمين العام المساعد لقطاع التطوير الاداري والتدريب عبدالعزيز الساعي والامين العام المساعد لقطاع العلاقات العامة والاعلام هاشم الموسوي والامين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الامة العميد بسام الرفاعي ومدير مكتب رئيس مجلس الامة وليد العبدالرزاق.

المبارك يهنئ المحمد بصدور حكم «الدستورية»: نقدر حرصكم على الممارسة الديموقراطية السليمة

الشيخ جابر المبارك

بعث النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك ببرقية تهنئة الى سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء بمناسبة صدور حكم المحكمة الدستورية بشأن تفسير بعض نصوص الدستور الخاصة بالاستجوابات التي توجه الى رئيس مجلس الوزراء.

وهذا نص البرقية سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد

يطيب لي أن أرفع الى سموكم الكريم باسمي واسم الاخوة الوزراء أصدق آيات التهاني والتبريكات بمناسبة صدور حكم المحكمة الدستورية بشأن تفسير بعض نصوص الدستور الخاصة بالاستجوابات التي توجه الى رئيس مجلس الوزراء.

كما يسعدني أن نؤكد لسموكم اعتزازنا والاخوة الوزراء بالتوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي العهد حفظهم الله ورعاهم التي تشكل لنا جميعا نبراسا نستلهم منه الرؤى ونسترشد منه القدوة في الأداء الحكومي.

وإذ نجدد العهد لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي العهد حفظهم الله ورعاهم على ثقتهم السامية فإننا نؤكد تقديرنا البالغ بما عهدناه في سموكم من التمسك الكامل بالدستور وحرصكم على الممارسة الديموقراطية السليمة وتطبيق القوانين والتأكيد على العمل بروح الفريق الواحد وتوجيهكم الدائم لنا بالتعاون مع مجلس الأمة ولجانه وفق ما يمليه الدستور دون تجاوز اختصاصات أي سلطة على السلطة الأخرى.

نسأل الله العلي القدير أن يسدد على طريق الخير خطاكم وأن يوفق سموكم ويكلل جهودكم بالنجاح ويحفظ الكويت لنا وطنا آمنا كريما مزدهرا في ظل قائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي العهد حفظهم الله ورعاهم.

الملا: فوجئت بحكم «الدستورية».. ورئيس الحكومة يتحمل وزر أي انحراف في السياسات العامة

صالح الملا

من جانبه، قال النائب صالح الملا:رغم احترامنا الشديد للقضاء الكويتي النزيه، وإيماننا الراسخ بالدستور والمادة 50 منه التي تنص على مبدأ فصل السلطات مع تعاونها، إلا انني فوجئت بالحكم الذي صدر من المحكمة الدستورية بعدم دستورية الاستجواب المقدم من النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري الى سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد.

وأوضح الملا في تصريح للصحافيين: ان المحكمة الدستورية قالت في حجتها ان المسؤولية السياسية عن المحاور تقع على الوزراء بشكل فردي، ولا يتحمل رئيس الوزراء تلك المسؤولية، رغم ان الأصل الدستوري هو ان الرئيس من يتحمل وزر اي انحراف في السياسات العامة لمجلس الوزراء، ونحن نعتقد ان ما شملته المحاور لا يمكن إلا ان يكون انحرافا في السياسات العامة، وليست أخطاء فردية، وهي مسؤولية يتحملها مجلس الوزراء مجتمعا، ولا يتحملها وزير بعينه.

وبين الملا ان خطورة التفسير الذي صدر من المحكمة الدستورية تكمن في انها تكبل سلطات المجلس الرقابية الممنوحة لنواب الأمة وفق الدستور، وتضيق مجال الرقابة والمساءلة السياسية لرئيس الوزراء، حتى انها تكاد تصبح معدومة.

وأشاد الملا بالقضاء الكويتي رغم التحفظ على حكم المحكمة الدستورية، مؤكدا ضرورة التحرك بالشكل السريع لإقرار قانون استقلال القضاء، خصوصا ان هذا المطلب هو ترجمة فعلية للمادة 50 من الدستور التي تنص على فصل السلطات، وقد أطال أمد الانتظار لتحقيق هذا المطلب.

هايف: استقالة محمد الصباح بداية النهاية لحكومة المحمد

اعتبر النائب محمد هايف استقالة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د. محمد الصباح بداية النهاية لحكومة ناصر المحمد التي مارست أنواع الفساد الإداري في البلاد.

وقال هايف في تصريح: «ان ما يحدث من احتجاجات واعتصامات في مؤسسات الدولة كافة، يفرض على الحكومة تقديم استقالتها»، متسائلا: «ماذا يريد رئيس الوزراء، هل يريد اضرابا عاما؟! ألا تكفي الأوضاع الكارثية، ناهيك عن الفضائح والكوارث التي كشف عنها النواب في ساحة الإرادة».

وذكر هايف «ان تمسك الرئيس بكرسيه يزيد من احتجاج الشارع، فهو المسؤول الأول عن جميع ما يحدث في حكومته، واللافت ان الاضرابات وصلت الى الجمارك وتعطيل الواردات ولا نعرف الى أين يسير المحمد بالبلد».

ودعا هايف «الأطراف كافة الى العمل على دفع رئيس الوزراء الى تقديم استقالته، وإعادة ترميم ما أفسدته حكومات ناصر المحمد المتعاقبة التي وصل فسادها الى أعضاء مجلس الأمة، وجل ما نخشاه ان يصل الفساد الى جهات لا تقل أهمية عن البرلمان، وبالإمكان حل الأمور راهنا قبل ان تصل الى مدى لا نستطيع اصلاحه».

وانتقد هايف ايقاف وزارة الأوقاف شيخين فاضلين عن الخطابة، بالإضافة الى ما احتوته بعض مناهج وزارة التربية داعيا وزير الأوقاف الى عدم الكيل بمكيالين، فكيف يسمح الوزير بمحاسبة مجموعة من الخطباء في حين ان هناك خطباء لا تسجل خطبهم ولا يحاسبون، ولا يتجرأ أحد على ان يحيلهم الى التحقيق، وعلى الوزير النومس ان يصدر قرارا فوريا بتسجيل خطب جميع الخطباء، أو إيقاف التسجيل عن الجميع، فالمحاسبة تشمل الخطباء كافة فلا يجوز محاسبة خطيب وغض الطرف عن الآخر رغم ان هناك خطباء يتجاوزون سياسيا وعقائديا، وعموما نحن في دولة واحدة، وليس في دولتين، والوزير واحد، وعليه اتخاذ قرار سريع بهذا الشأن.

محمد هايف

الصرعاوي: حكم «الدستورية» حسم جدل استجوابات رئيس الوزراء

المستشار فيصل الصرعاوي

د. عادل الطبطبائي

د. عبيد الوسمي

صرح رئيس الفتوى والتشريع المستشار فيصل الصرعاوي بأن قرار المحكمة الدستورية الذي أصدرته أمس قد حسم نهائيا الجدل الذي كان مثارا حول الاستجوابات المقدمة لسمو رئيس مجلس الوزراء وهذا القضاء الدستوري قد كشف عن مخالفة هذه الاستجوابات لأحكام الدستور باعتبارها متصادمة مع الدستور وبالتالي فإن الخروج على ما انتهت اليه المحكمة يعتبر اخلالا بمبدأ سمو وعلو الدستور بحسبانه العقد الاجتماعي والمرجعية الأساسية التي تحكم العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث وعلى رأسها العلاقة بين السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الأمة والسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء.

وأضاف المستشار الصرعاوي في بيان ان القضاء الدستوري الصادر كاشف عن حكم الدستور وليس منشئا لحكم جديد ولكنه في الوقت ذاته حسم الجدل حول مدى دستورية مساءلة رئيس مجلس الوزراء عن أعمال داخلة في اختصاص وزراء حكومته أو عن أعمال سابقة على التشكيل الوزاري وتحديد المقصود بالسياسة العامة للحكومة وحدد القضاء الدستوري بصورة واضحة الحدود الدستورية لمسؤولية سمو رئيس مجلس الوزراء والتي يتعين على أعضاء مجلس الأمة الالتزام بها في أي استجواب يقدم لرئيس الوزراء وذلك التزاما بحكم الدستور الذي كشفت عنه المحكمة الدستورية في قضائها الصادر اليوم. واستطرد الصرعاوي ان هذا القضاء قد صدر عن المحكمة الدستورية باعتبارها مرجعا نهائيا لتفسير أحكام الدستور وهذا التفسير جاء مكملا لقضائها السابق في شأن تحديد المسؤولية السياسية والدستورية للوزراء ويعتبر ملزما لجميع سلطات الدولة الثلاث بما في ذلك سائر المحاكم وفقا لحكم المادة 173 من الدستور والمادة الأولى من قانون انشاء المحكمة ولا يجوز بأي حال من الأحوال التعليق على قضاء التفسير بحسبانه عملا قضائيا بطبيعته واجب التوقير والاحترام والنزول على مقتضاه لأن ما جاء بقضاء المحكمة الدستورية من تفسير ليس مجرد رأي قانوني وانما هو قضاء ملزم يكشف عن دلالات نصوص الدستور وتحديد مفهومها تحديدا ملزما وجازما وحاسما وقاطعا لدابر كل جدل أو خلاف يثار بشأنها سواء حاليا أو مستقبلا.

من جهته أكد المستشار في الديوان الأميري والوزير السابق والخبير الدستوري د.عادل الطبطبائي في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» ان أحكام المحكمة الدستورية ملزمة ويجب ان تحترم وتطبق. وأضاف د.الطبطبائي: يجب على جميع السلطات العامة ومنها مجلس الأمة احترامها وتطبيقها والالتزام بها، مستدركا: حتى على مستوى الأفراد يجب عليهم احترام أحكام المحكمة الدستورية.

من جانبه أشار استاذ القانون في جامعة الكويت د.عبيد الوسمي الى ان القرار الذي صدر عن المحكمة الدستورية والمتعلق بعدم دستورية بعض مواد الاستجواب الموجه من النائبين أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري ضد رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد لا يتمتع بقوة ملزمة.

وأوضح ان القرار يتعارض مع تفسير آخر صادر من المحكمة نفسها وعلى نحو يستحيل التوفيق بينهما.وبين ان الحكم بعدم دستورية الاستجواب قطع في مواضع لا تمتد لها ولاية المحكمة بحسب قانون إنشائها.

● مريم بندق

الطبطبائي لـ «الأنباء»: أحكام الدستورية «ملزمة»

الوسمي: الحكم يتعارض مع حكم سابق لـ «الدستورية»

«الداخلية» تستكمل مناقشة الدائرة الواحدة الأحد المقبل

قال رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب شعيب المويزري ان اجتماع اللجنة لم يكتمل نصابه وذلك لاعتذار النائب عدنان المطوع حيث كان من المفترض مناقشة ممثلي وزارة الداخلية وفيما يتعلق بقانون الانتخاب للدائرة الواحدة وآلية التصويت بالدوائر الخمس.

واضاف المويزري تمت مناقشة هذا الأمر من خلال لجنة فرعية على ان تستكمل اجتماع اللجنة يوم الأحد المقبل دون توجيه دعوات للاعضاء ونتمنى ان يكتمل النصاب وذلك لمناقشة القوانين المهمة وابداء رأيهم بكل حرية. واشار المويزري الى ان هناك قوانين اخرى ستناقش ايضا يوم الاحد منها قوانين المعاشات الاستثنائية والعسكرية والضباط الذين لم يشملهم قرار المعاشات الاستثنائية والزيادات وهناك بعض الامور المتعلقة بوزارة الدفاع والداخلية سواء الأداء السلبي ا التجاوزات. وتمنى المويزري من وزير الداخلية الذي اعتذر عن عدم الحضور ان يرد على سؤاله المتعلق بالمعلومات الخاصة باحد الوافدين حيث كلف المجلس اللجنة بمناقشة هذا الموضوع، لاسيما وان وزارة الداخلية لديها المعلومات الكافية عن هذا الوافد، مشيرا الى ان اللجنة لا تريد شيئا وانما تريد احترام قرارات المجلس من قبل الوزير. وحذر المويزري وزير الداخلية من استخدام الادوات الدستورية في حال لم يأت الرد على الاسئلة.

شعيب المويزري